أزمة المجالس الشعبية المحلية في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية

The crisis of local councils in Algeria and its impact on local development.

مختارية ملال *

باحثة دكتوراه نظام ل م د.علوم سياسية

تخصص السياسات العامة المحلية

مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات "إتمام" .

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر

-سعيدة-الجزائر.

البريد الالكتروني:mellal.mascara@gmail.com

تاريخ الاستلام: 13 / 2021/09 تاريخ القبول: 30 / 05/ 2022 تاريخ النشر: 06 / 06/ 2022

الملخص :

تعد المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر الهيكل التنظيمي التداولي للبلدية والولاية ،والذي من خلاله يعبر عن إرادة الشعب ،وبهذا فهو له دور كبير في تحقيق التنمية المحلية .حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح الأزمة التي تعيشها المجالس المحلية من خلال ظاهرة الانسداد ومدى تأثيرها على التنمية المحلية التي تعد حسب المنظور الكلي أساسا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى الوطني.لنخلص بنتائج توضح

* مختارية ملال

أن هذه الأزمة في تفاقم مستمر مما يؤثر على تحقيق التنمية المحلية .

الكلمات المفتاحية : المجالس المحلية،الانسداد،التنمية المحلية،المنتخب المحلي.

Abstract:
The elected local councils in Algeria are the deliberative organizational structure of the municipality and the state, through which it expresses the will of the people, thus it has a great role in achieving local development. In this study we aim to clarify the crisis experienced by local councils through the phenomenon of blockage and its impact on Local development which, by macro-perspective, is the basis for achieving comprehensive and sustainable development at the national level. Let us conclude with results that show that this crisis continues to worsen, affecting local development.

Keywords: local councils, blockage, local development, local team

المقدمة

اتجهت الدول بعد توسعها وزيادة نشاطاتها حيث لم تعد قادرة على تلبية كل مطالب سكان أقاليمها ،الى التسيير المحلي اللامركزي القائم على منح أقاليم معينة سلطة لتولي المهام والاهتمام بشؤون المواطنين .إذن تقوم اللامركزية على توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية ومصلحية مستقلة ، لكن تبقى تحت إشراف السلطة المركزية وتوجيهها ،وهدفها تقريب الإدارة من المواطن و تحقيق العدالة الاجتماعية. تعد الجزائر واحدة منذ الاستقلال إلى اليوم من الدول التي تنتهج وتتبنى أسلوب

اللامركزية للتسيير الإداري ، ويظهر ذلك في مختلف الدساتير والقوانين.حيث منح المشرع للجماعات المحلية اختصاصات واسعة (البلدية والولاية) كجماعات محلية يمثلها كل من المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي ، حيث يمكن من خلال هذين الأخيرين للمواطن المشاركة في القرارات المحلية بنواب يختارهم ليمثلونه على مستوى هذه المجالس ،ويعبرون عن إرادته وتطلعاته لتحسين حياته في جميع المجالات.

من هذا المنطلق بدأ التركيز على التنمية المحلية والتي تعد أساس التنمية الوطنية.وتزايد اهتمام الدول والمنظمات بها وإعطائها أهمية بالغة ،والعمل على توفير كل الآليات والوسائل التي من شأنها أن تحقق التنمية المجتمع المحلي،والتصدي لكل العراقيل التي تقف حاجزا دون ذلك. وبما أن دور المجالس يكمن في التعبير عن انشغالات المواطن واحتياجاته المحلية ، فهي تمثل المحور الأساسي لتفعيل التنمية المحلية .فعلى مستوى الجماعات المحلية في الجزائر والذي عرفت العديد من المراحل بناءا على مجموعة من التغيرات ورغم كل المساعي في توفير مجالس محلية تصبو إلى الهدف المرجو ،إلا أن المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر حسب الواقع لم تصل الى الثقة والحجم الذي يتوقعه منها الساكنة المحلية نظرا لظاهرة الصراعات والانسدادات الحاصلة على مستوى هذه الأخيرة مما أثر سلبا على المسار التنموي المحلي.

ومن هنا تم طرح الإشكالية التالية : **ما مدى تأثير الأزمة الحاصلة على مستوى المجالس المحلية المنتخبة على التنمية المحلية في الجزائر؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسم الدراسة كالتالي:

المبحث الأول: أزمة المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر (قراءة في الأسباب).

تمثل المجالس المحلية في الجزائر (المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية) الهيئة المنتخبة من طرف المواطنين ،فهي بذلك تكون أداة للتعبير عن انشغالاتهم واحتياجاتهم ، لكن الواقع العملي لهذه المجالس يبين العديد من المشاكل والصراعات الداخلية ،التي تتولد عنها في الأخير أزمة خانقة تتضح معالمها في انسداد هذه المجالس وحلها ،وبالتالي تعطل المصالح والمشاريع التنموية. ففي هذه المبحث سوف يتم التطرق اولا الى مفاهيم الدارسة ،في مطلب أول، ثم الاسباب التي من خلالها تنتج عملية الانسداد داخل المجالس في مطلب ثان.

المطلب الأول: تحديد مفاهيم متغيرات الدراسة : الانسداد التنمية المحلية،المجالس المحلية.

تحتاج كل دراسة علمية الى تحديد المتغيرات والمفاهيم الاساسية والتي من خلالها تتضح الرؤية الاولية حول موضوع البحث ،ففي هذا المبحث سوف يتم التطرق الى تعريفات حول مفاهيم الدراسة .

الفرع الاول : مفهوم الانسداد:

إن كلمة انسداد تعني في المعنى اللغوي :من الفعل انسد،انسدادا ،فهو منسد، ونقول انسدت الأبواب في وجهه بمعنى أغلقت وسدت.

وهذا المصطلح نستعمله للدلالة عن حالة وصل إليها الخص أو الشيء من تأزم وانغلاق وضيق يصعب الخروج منها.وفي هذا السياق تم استخدام هذا المصطلح للتعبير عن حالة التأزم التي هي ناتج عن انغلاق الحوار والتشاور بين المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر.

الفرع الثاني : تعريف التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية في عشرية الستينيات بعد العديد من النقاشات إلى أثيرت حول تهيئة الإقليم وإعداد التراب ،نتيجة للتباينات المكانية المتواجدة بين الجهات والمناطق،حيث كان العالم الريفي هو الحقل الأول لتطبيق هذا المفهوم،ليتجاوز بعد ذلك الريف وينتقل إلى الوحدات المحلية ككل. وقد اكتسبت التنمية المحلية اهتماما متزايدا باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة[1].

تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية:العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية،والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية،ولمساعدتها على الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن[2].

وهناك من يرى أن التنمية المحلية حركة من خلالها يتم تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع[3].

بالإضافة إلى أنها مجموعة السياسات والمشروعات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة لتلك المجتمعات[4].

تعتمد التنمية المحلية على تفعيل كل الموارد الموجودة بالمجتمع المحلي ،على اعتبار أن هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهم في إحداث التغيير وصناعة الأفضل،كما تتبني عل إستراتيجية العمل من الأسفل ،أي أن العمل القاعدي ضرورة ملحة لتحقيق التنمية.[5]

وبناءا على كل هذه التعريف نخلص أن الهدف الأساسي للتنمية المحلية والتي هدي عبارة عن عملية مخططة وليست عشوائية تتطلب تكاثف الجهود الحكومية ومشاركة المواطنين من اجل الرفع بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى النفسي للسكان المحليين.

الفرع الثالث : المجالس المحلية المنتخبة:

يجمع أغلبية الدارسين للقانون الإداري والإدارة العامة على أن الإدارة المحلية تقوم علة ثلاثة عناصر رئيسة:-الاعتراف بوجود مصالح محلية مشتركة،الإشراف على هذه المصالح من قبل هيئات منتخبة ومستقلة- خضوع هذه الهيئات المنتخبة لرقابة السلطة المركزية[6].

وعرفها محمد عبد الله العربي بقوله "هي هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية، إما انتخابا يشمل جميع أعضائها أو يشمل أكثريتهم، تعهد إليها الإدارةالمركزية بالاضطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية"[7].

فالمجالس المحلية في الجزائر تتمثل في كل من المجلس الشعبي البلدي ،والمجلس الشعبي الولائي، فهما هيئة تداولية لكل من البلدية والولاية ينتخب أعضاء كليهما عن طريق الاقتراع المباشر والسري لمدة 5 سنوات. المادّة 169 من قانون الانتخابات رقم 21-01 ،المؤرخ في21 مارس 2021 ،المتعلق بنظام الانتخابات تنص على :" ينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لعهدة مدتها خمس (5) سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة ، وبتصويت تفضيلي دون مزج [8].

تتمثل المهمة الأساسية للمجالس المحلية في التعبير عن الإرادة الشعبية والعمل على تمثيل المواطن والتكلم باسمه حول انشغالاته من اجل تحقيق التنمية المحلية داخل الإقليم.

المطلب الثاني: أسباب انسداد المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

المجالس الشعبية المحلية في الجزائر تعرف أزمة وصعوبات حالت بينها وبين تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها ، والمتمثلة في تحقيق التنمية المحلية في شتى المجالات .وترجع هذه الأزمة والمشكلات إلى وجود أنماط عديدة من الصراع والنزاع بها ، لتتحول هذه المجالس من مجالات تعاونية لتحقيق التنمية المحلية ، إلى مجالات لنشوب

الصراعات والنزاعات لتحقيق التنمية الجماعية لطرف من أطراف العملية الصراعية ، أو التنمية الفردية لأعضائها وتحقيق المصالح.ومن أهم الأسباب ما يلي :

الفرع الأول: الاسباب السياسية والإدارية

1 -الصراع القائم بين الرئيس والمنتخب: إن الصراع المستمر بين رؤساء المجالس المحلية والأعضاء المنتخبين يعد عاملا يؤدي إلى انسداد المجالس المحلية فهي معضلة مستمرة رغم جهود الدولة لإزالتها حيث تعاني عدة البلديات من انسداد بين الأعضاء المنتخبين، يصاحبها احتجاجات للمواطنين ومحاكمات لرؤساء المجالس البلدية، الأمر الذي يؤثر وبشكل مباشر على مصالح المواطنين ويرهن بذلك مستقبل العديد من البلديات التي لم تستطيع عقد جلسة لمجلسها البلدي وتعطلت بها لغة الحوار،ورغم إلغاء سحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي البلدي ـووضع الدولة لمواد قانونية لتفادي حالات الانسداد من خلال الإصلاحات الممثلة في قانون البلدية رقم 11-10 في مادته 54 والتي تنص على :" باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة في هذا القانون، تتخذ مداولات المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت. وفي حالة تساوي الأصوات ، يكون صوت الرئيس مرجحا"[9] .إلا ان الصراعات داخل المجالس بين الرؤساء والأعضاء مازالت قائمة وتؤثر سلبا على مصالح المواطن.

ترك قانون البلدية المجال واسع أمام تحالفات غير مسبوقة لوجود ثغرات قانونية ترتبط بفقرة ضرورة حصول القائمة على نسبة 35 ، لتتمكن من الحصول على رئاسة البلدية ولذلك توجد بعض البلديات ذات التركيب العشائري تحالفت قوائمها مع تلك الفائزة نسبيا، وهو ما يوسع المجال لظواهر زبونية جديدة وفساد إداري محلي أكثر تطورا[10].

2- التعددية السياسية والحزبية : رغم الإصلاحات التي جسدتها الدولة بعد إقرارها التعددية السياسية ودعم حرية التعبير والرأي ،وتوسيع فضاء تسيير المجالس المحلية بتمثيل نسبي يجمع بين شرائح سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة وينتمون إلى أحزاب مختلفة[11].غير انه بدلا من أن يكون هناك توافقا وإجماع في القرار والعمل على مصلحة العامة للمواطنين كان هناك صراع سياسي بين هذه التشكيلات قائم على المصلحة الخاصة والسيطرة مما خلق أزمة على مستوى المجالس المحلية.

3- **ضعف العملية الاتصالية و والحوار من جانب المنتخبين والمواطنين خلال كل عهدة انتخابية**:كل هذا ولد انعدام ثقة بين المنتخب والمنتخب وبالتالي ضعف المشاركة السياسية في الانتخابات المحلية وعدم اهتمام المواطن باعتباره عنصرا فعالا في التنمية ،رغم أن قانوني البلدية والولاية أتاح للمواطن حق حضور المداولات والمساهمة في التنمية في إطار الديمقراطية التشاركية.

4 - مركزية التسيير:تعد المركزية احد أسباب تعرقل نشاطات البلدية وبالتالي ظهور الصراعات بين المنتخبين ،فان الضغوط التي يتلقاها المنتخبين المحليين من الإدارة التي تمثل السلطات المركزية يعد عاملا أساسا في انضمام منتخبين إلى أحزاب أخرى على غرار أحزابهم .

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية والاخلاقية

1- طغيان العقلية العروشية والجهوية : وذلك يعد عاملا أساسيا في انسداد المجالس المحلية ، من خلال وجود عصبيات قبلية متجسدة ،تحمل في طياتها أفكار الانتماء القبلي والعائلي ،والتي تسعى من خلالها المترشحين للوصول إلى السلطة والحصول على امتيازات ومشاريع تنموية التي تحوزها البلدية والولاية التي يمثلونها.فهذا الصراع هو نتيجة لطبيعة التكوينة الاجتماعية للمجتمع الجزائري،وبالتالي عوامل هذه الصراع ليست سياسية فحسب بل هي صراعات قبلية

لجماعات تمثل هذه المجالس هذا من جهة ومن جهة ثانية يتجلى في السلوك الانتخابي في تشكيل الأحزاب السياسية تتأسس على رهانات وحسابات قبلية وعشائرية من أجل جلب الأصوات للحزب السياسي، ومن جهة ثالثة أن المنتخب المحلي يسعى إلى تمثيل قبيلته أو عشيرته بدلا من تمثيل كل شرائح المجتمع المحلي،وبهذا الشكل تصبح المجالس المحلية تتشكل من عصبيات قبلية وعشائرية تواجه بعضها البعض ،مما ينعكس على أداء المجالس المحلية وفعاليتها .

2- التصرفات غير الاخلاقية: وتعد السبب الرئيسي في هذه الصراعات لان الفرد هو أساس كل تنمية ،وهو كذلك السبب في خلق النزاعات والصراعات ،فالتصرفات غير الأخلاقية المتمثلة في الرشوة و والاختلاس ونهب المال العام ،الذي تعرفه المجالس المنتخبة من خلال تكوين جماعات مصلحية تسعى للاستفادة من الأغلفة المالية التي تخصصها الدولة لتدعيم التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية .وهذا ما نطلع عليه بنسبة كبيرة في الجرائد حول الصفقات المشبوهة والفساد المالي الذي يقوم به رؤساء البلديات.

المبحث الثاني: أثر انسداد المجالس المحلية المنتخبة على التنمية المحلية في الجزائر .

تتمتع المجالس المحالية المنتخبة في الجزائر بصلاحيات واسعة ،من خلالها يتم تنمية المجتمع المحلي والعمل على توفير كل الخدمات للمواطنين ، لكن مع ظاهرة الانسداد التي تعرفها المجالس المحلية في الجزائر كان لها تاثير كبير على مشاريع التنموية وتجميد المخططات التنموية. لذا سنتطرق في المبحث الاول الى معالم التاثير على التنمية المحلية ،ثم في المطلب الثاني الى السبل التي من خلالها يمكن الخروج من هذه الأزمة.

المطلب الأول: انسداد المجالس المحلية عائق للتنمية المحلية في الجزائر

أعطى القانون للمجالس المحلية المنتخبة دورا كبيرا في تفعيل التنمية المحلية باعتبارها من يمثل الإرادة الشعبية

وبحكم إن الهدف الأساسي للتنمية المحلية هي تلبية المطالب المحلية .لذا أعطت للمجالس المحلية صلاحيات واسعة حددها كل من قانون البلدية رقم 10/11،وقانون الولاية رقم 07/12.من أجل تفعيل المبادرة وتوفير مداخيل للبلديات ـومنح حرية التصرف في ميزانيات ومخططات التنمية المحلية ،بالإضافة إلى دورها في تعزيز الاختيارات التنموية المحلية من خلال التأكيد على رأيها ومواقفها بشان بعض أنواع المشاريع التي تقام على مستوى إقليم البلدية ،فترقية دور ومكانة المجالس المحلية بصفتها الفاعل الأول في تجسيد التنمية المحلية ،وضمان الاستمرارية وفعالية المرفق العام المحلي.[12]

لكن وللآسف تبقى ظاهرة الانسداد التي تعرفها المجالس المحلية المنتخبة تشكل عائقا أمام التنمية المحلية ،بالرغم من أن القانون منح صلاحيات واسعة للمجالس الشعبية البلدية والولائية إلا أن الواقع يعكس صورة مخالفة لذلك تفسر دائما عدم قدرة هذه الأخيرة على المساهمة الفعالة في السياسات التنموية والمحلية التي تخدم المواطن الذي انتخبهم .وبالتالي فإن هذا الصراع القائم داخل المجالس يعرقل مسار التنمية المحلية وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية :

- جمود للمجالس الشعبية البلدية والولائية مما يسبب جمودا محليا عرقل من خلاله المشاريع التنموية المحلية. حيث تشير آخر الإحصائيات أن أكثر من 800 بلدية من بين 1541 على المستوى الوطني مجمّدة.
- خدمات محلية متدنية: يعكس الصراع الحزبي والسياسي داخل المجلس المحلية أزمة تعيشها هذه الأخيرة مما يؤثر سلبا على عدم التطلع لشؤون المواطن ورداءة في الخدمات المقدمة.
- تعطل المشاريع التنموية مثلا : في مجال السكن مازالت المشاريع السكنية تعكس أزمة السكن التي مازال يعاني منها المواطن ،إن توزيع السكنات الاجتماعية مازال يسير في فلك المحسوبية والقرابة ،بعيدة عن معايير موضوعية في ذلك .

- تغليب المصلحة الخاصة على المصالح العامة للإقليم .ان الصراع بين المنتخبين المحلين هدفه الأساسي هو المصلحة الخاصة ،

-الجانب الاستثماراتي فاشل على مستوى الجماعات المحلية ،ان هذا الصراع اثر بشكل كبير على عدم الاهتمام بجلب وتجيع الاستثمارات الاقتصادية على مستوى البلديات خاصة مع العجز المالي الذي تعرفه هذه الأخيرة.
-تفي ظاهرة الفساد الإداري المالي الذي تعرفها البلديات ،وهذا ما أدى إلى توقف المشاريع واستغلال الموارد المالية لأغراض شخصية ، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تنمية محلية دون موارد مالية.

المطلب الثاني: سبل وآليات تفعيل دور المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

المصير التنموي مرهون لا محالة بتجاوز خلافات المنتخبين المحليين والعزول عن ظاهرة ومشكلة الانسداد التي تعرفها المجالس الشعبية المحلية في الجزائر خاصة البلدية، وتوفير سبل ناجعة من شأنها إنهاء هذه الأزمة وتحقيق التنمية والمحلية ،التي لخصت حسب دراستنا في اللآليات التالية:

1- توسيع صلاحيات المجالس الشعبية المحلية،باعتبارها جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة ،ومن اجل تنمية المجتمع المحلي وإدارة شؤون المواطنين المحليين.

2-تعزيز التنسيق بين السلطة التنفيذية وبين المجالس المحلية في اتخاذ قرارات ذات طابع تنموي تعطي الأولوية للمواطن بدرجة أولى.

3-إعادة النظر في القوانين المنظمة لسير هذه المجالس وجعلها أكثر تماشيا مع الواقع العملي.

4-على المنتخبين المحليين تكوين ثقافة وذهنية قائمة على المصلحة التنموية وليس المصلحة الحزبية ،باعتبارهم من يمثلون إرادة الشعب وهم الأدرى بشؤونه وتطلعاته.

5-التقليل من المركزية المفرطة في التسيير وإعطاء حرية أكبر للمجالس المحلية من خلال تحيين القوانين بما يسمح بإعطاء صلاحيات أوسع للمنتخب المحلي مع التقليص من صلاحيات الإدارة التي باتت عائقا، وهذا ما دعا إليه رئيس بلدية بئر خادم ولاية الجزائر جمال عيشوش في اجتماع وزارة الداخلية مع رؤساء المجالس الشعبية والولائية يوم 18جانفي **2018**، داعيا إلى النظر في الصراعات الداخلية التي تعرفها بعض المجالس الشعبية بسبب التعدد السياسي، حيث يرى أن على رئيس البلدية أن يتحكم في زمام الأمور وليس عليه العمل تحت سلطة الوالي المنتدب باعتباره المخول من طرف الشعب في تسيير شؤون البلدية مع ضمان حمايته، وذلك من أجل تجسيد مشاريع تنموية كفيلة بتوفير مداخيل إضافية ، وهذا من خلال إبرام اتفاقيات توأمة مع بلديات أخرى قصد تنفيذ المصلحة العامة بالنظر إلى مشكل العقار الذي تواجهه بعض البلديات الغنية .لكن هنا يطرح اشكال اخر انه حتى ولو منحت صلاحيات واسعة للمنتخب المحلي هل سيكون كفيل بهذه المسؤولية القائمة في توفير مداخيل للبلدية وجعلها بعيدة كل البعد عن الإعانات المقدمة من طرف السلطات المركزية .لأنه من يملك المال يملك السلطة.

6-توفير وتعزيز القدرة الفنية والتسييرية للمنتخبين المحليين لما لها دور كبير في بناء ثقافة تنظيمية وجماعية تغلب عليها الكفاءة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع التنموية ذات الأولوية ،وفي هذا الصدد وقد قامت وزارة الداخلية في إطار برامج التكوين المسطرة لفائدة المنتخبين المحليين على دورة تركز من خلالها تكوين رؤساء المجالس الشعبية البلدية:

تندرج هذه الدورة التكوينية ، في أطار مخطط الحكومة وهي موجهة لفائدة رؤساء البلديات ال1541 الذي تم انتخابهم يوم 23 نوفمبر 2017.حيث تهدف هذه الدورة إلى تكوين المنتخبين في بداية عهدتهم واستلامهم لمهامهم حتى يتمكنوا من مواجهة التحديات وكذا الرهانات التي ستواجههم طوال العهدة الانتخابية كما تهدف الى تعريفهم بصلاحياتهم وسلطاتهم وتعزيز قدراتهم التسييرية والقيادية على المستوى المحليي.

وعليه يعتزم إطلاق الدورة التكوينية خلال الثلاثي الأول من سنة 2018 والتي ستمس المواضيع والمقاييس التالية: - تقديم عام للبلدية - تسيير الموارد البشرية -المالية المحلية - الصفقات العمومية -الحالة المدنية وتنقل الاشخاص-الديمقراطية التشاركية –برامج التنمية المحلية -مخططات تنظيم التدخلات والإغاثة - التضامن ما بين البلديات -المنازعات الإدارية - المناجمنت العملياتي - الاتصال. و تحتضن المراكز الوطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية (بشار ،وهران ،ورقلة ،الجلفة ،قسنطينة) والمدرسة الوطنية للإدارة طيلة 08 أسابيع فعاليات هذه الدورة التكوينية.

كما سطرت الوزارة دورة تكوينية في مجال الديمقراطية التشاركية بالتعاون مع برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة ،لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية[13].

المشاركة الفعالية للمجتمع المدني وللمواطن المحلي ،فلابد من أن تكون لدينا ثقافة تشاركية في السياسات التنموية المحلية،فالواقع يثبت أن المواطن في بلدية لا يحضر مداولات المجلس الشعبي البلدي أو الولائي رغم أن القانون خول له ذلك،وهذا ما يعزز الرداءة أكثر بحكم أن المنتخبين المحلين لا يتعرضون للرقابة الشعبية فهم يفعلون ما يريدون.

الخاتمـــة:

نخلص في نهاية هذه الدراسة المتمحورة حول الأزمة التي تعيشها المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية إلى أن :

- مشكلة الانسداد لا يمكن التخلص منها في ظل الذهنية القائمة على المصلحة الشخصية دون إعطاء اعتبارات للمصلحة العامة.
- الرقابة والمركزية المشددة على المجالس المحلية وكبت المبادرات المحلية جعل من العمل في المجالس روتيني ممل قائم على التسيير التقليدي فقد،بدلا من وجود آليات جديدة لتنشيط الاستثمار والنشاط الاقتصادي للإقليم المحلي.

النصوص القانونية التي لا تعكس الواقع العملي والتي لم تعطي حلا لمشكلة الانسداد داخل المجالس الشعبية المحلية.
- ضعف المشاركة الفعلية للمواطن في المشاريع التنموية،وعدم التجسيد الصحيح لمعنى الديمقراطية التشاركية.

وكتوصيات لهذه الدراسة تم اقتراح ما يلي:
-إعادة تحين النصوص القانونية الخاصة بتشكيل المجالس المحلية ،وإعطاء صلاحيات أكبر للمنتخبين المحليين.
- تعزيز وتشديد الرقابة القضائية خاصة فيما يخص الجانب المالي وقضايا الفساد ونهب المال العام.
-إعادة النظر في قاعدة التمثيل النسبي التي خلقت صراعات سياسية كبيرة داخل المجالس المحلية.
-تكثيف الدورات التكوينية للمنتخبين المحليين لرفع كفاءتهم التسييرية وقدرتهم على اتخاذ القرارات التنموية ذات الأولوية.

الهوامش:

1- فؤاد بن غضبان،التنمية المحلية ممارسات وفاعلون،،ط1 ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2015 ،ص 29.

2- رمزي ابراهيم،اقتصاديات التنمية،القاهرة، د.د.ن، 1998، ص 19.

3- رابح عبد الله سرير ،"المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية"،مجلة الفكر،العدد السابع ،الجزائر، جانفي 2014، ص 83.

4-Mokhtar Khaldi,le développement local, Alger, Office des publications universitaires 35.

5-عبد الرزاق محمد الدليمي ،الإعلام والتنمية، ط 2،عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2016،ص 38.

6- جمال زيدان،إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع :دراسة تحليلية لدور البلدية ،الجزائر، دار الأمة للنشر والتوزيع ،2014،ص 34.
7-محمد عبد الله العربي ،دور الإدارة المحلية والبلديات في تنمية المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا ، مجلة العلوم الإدارية ، العدد 01 ،ماي 1967 ،ص 43.
8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الأمر رقم 21-01،المتضمن قانون الانتخابات ، المؤرخ في 10 مارس 2021،الجريدة الرسمية ،العدد 17،سنة 2021.
9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 11-10،المتعلق بالبلدية ،المؤرخ في : 22جوان2011 ،الجريدة الرسمية ،العدد37،الصادرة في 03جويلية 2011،ص 11.
10-سمير بوعيسى،"مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05،اكتوبر 2014،ص 39.
11- بوزيان مكلل ، الاتجاهات القانونية المعاصرة للجماعات المحلية في الجزائر،سيدي بلعباس ،الجزائر، دار الاصول للطباعة و النشر، 2014،ص 152 .
12-عبير غمري،اصلاحات الإدارة المحلية،رسالة ماجستير ،تخصص قانون إداري،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2010-2011،ص 97.
13- وزراة الداخلية والجماعات المحلية،الموقع الرسمي **www.interieur.gov.dz** تاريخ التصفح: 2018/03/10،الساعة 22:00

قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

فئة الكتب:

1- بوزيان مكلل ، الاتجاهات القانونية المعاصرة للجماعات المحلية في الجزائر،سيدي بلعباس ،الجزائر ،دار الاصول للطباعة والنشر، 2014.
2- جمال زيدان،إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع :دراسة تحليلية لدور البلدية،الجزائر ، دار الأمة للنشر والتوزيع،2014.
3- رمزي ابراهيم،اقتصاديات التنمية،القاهرة:(د.د.ن)، 1998-.
4- فؤاد بن غضبان،التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط1، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ،2015.
5-عبد الرزاق محمد الدليمي ،الإعلام والتنمية، ط 2،عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2016.

فئة المقالات:

1- رابح عبد الله سرير ،"المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية"،مجلة الفكر،العدد السابع ،جانفي 2014، الجزائر.
2- محمد عبد الله العربي، "دور الإدارة المحلية والبلديات في تنمية المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا" ، مجلة العلوم الإدارية ، العدد 01 ،ماي 1967 ، الجزائر.
3- سمير بوعيسى،"مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر وأسباب انسدادها"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05،اكتوبر 2014، الجزائر.

فئة المذكرات و الرسائل و الأطروحة:

1-عبير غمري،اصلاحات الإدارة المحلية،رسالة ماجستير ،تخصص قانون إداري،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، 2010 -2011.

النصوص القانونية:

1- القانون رقم 11-10،المتعلق بالبلدية ،المؤرخ في : 22 جوان2011 ،الجريدة الرسمية ،العدد37 ،الصادرة في 03جويلية 2011 ،. الجزائر.

2- الأمر رقم 21-01،المتضمن قانون الانتخابات ، المؤرخ في 10 مارس 2021،الجريدة الرسمية ،العدد 17،سنة 2021 ،الجزائر .

المواقع الالكترونية :

وزراة الداخلية والجماعات المحلية،الموقع الرسمي **www.interieur.gov.dz** تاريخ التصفح: 2018/03/10،الساعة 22:00.